

لِصُّوْلِكَ لِإِعْتِقَادٍ عِنْدَ الْمُعْتَزَلِ

مَيْتَافِيزِيًّا، الْأَخْلَاقُ عِنْدَكَ كَانُطٌ

بين

الدكتور : حمودة السعفي
مدير المعهد الأعلى للشريعة

تمهيد:

لا شك أن عنوان هذا البحث القصير يوميء إلى استخدام منهجي التحليل والمقارنة إلا أنه ينبغي أن نشير - بادئ ذي بدء - إلى أننا لا نرمي من وراء هذه الدراسة المقتضبة إلى إثبات فضل رجال الاعتزال في الفكر الإسلامي على فيلسوف المثالية النقدية كانط بدعوى أن المتقدم يؤثر في المتأخر، إذ إننا عندما عمدنا إلى الكتابة في هذا الموضوع لم يدر بخلدنا أننا سنثير قضية ذات قطبين أحدهما إيجابي يتمثل في عنصر التأثير والآخر سلبي يترجم عنه عنصر التأثير، وإنما قصدنا إلى المقارنة بين موقفين عقليين من قضية فلسفية - هي قضية السلوك الأخلاقي - عالجهما الفكر الإنساني من قديم، وأسهم في بحثها الفكر الإسلامي - وخاصة على أيدي رجال الاعتزال - وتعمق فيها أحد كبار الفلسفة الغربية الحديثة وهو الفيلسوف الألماني امانويل كانط (1724م - 1804م) لنكشف عن بعض نقاط التشابه أو الالتقاء في الرأي عند هذا الفيلسوف مع معطيات من الفكر الإسلامي لاتحاد المنهج المتبع الذي أفرز المنظومة العقلية في مجال هذه القضية التي أثرت باسم الواجب عند كانط ونظرية التكليف عند المعتزلة، دون إهمال ما يمكن الوقوف عنده من المفارقات التي تعود إلى خصائص التركيبية الفكرية والاجتماعية التي يصدر عنها كل منهما.

والحديث عن ميتافيزيقا الأخلاق عند كانط وأصول الاعتقاد عند المعتزلة يضعنا أمام موقفين عقليين متقاربين من القانون الأخلاقي، وإن كانت المنطلقات الأساسية مختلفة، إذ الفلسفة الكانطية كانت في أساسها بحثاً ابستمولوجياً استدعى الوقوف على حقيقة المعرفة التي تقوم على معطيات الحس والعقل معا باعتبار أن الأحكام التي تؤلفها على ضربين:

أحكام تحليلية قبلية APRIORI من أهم خصائصها الكلية والضرورة، وهي كامنّة في العقل ومستقلة عن كل تجربة، وأحكام تركيبية بعدية APOSTERIORI يضيفي محمولها شيئاً جديداً على موضوعها تأتينا من الخارج أي إنها من عطاء التجربة.

ولا يمكن الحديث عن معرفة تتألف من الأحكام التحليلية وحدها، إذ مثل هذه المعرفة تفتقر إلى الموضوعية، كما أنه غير مستساغ أن تشكل الأحكام التركيبية وحدها معرفة علمية إذ هي تفتقر إلى عنصري الكلية والضرورة، بقي إذا أن تشكل الأحكام التركيبية الأولية حقيقة المعرفة (1).

هذا هو لبّ الفلسفة النقدية الكانطية التي تعد ثورة في عالم الفكر شأنها شأن تلك الثورة التي أحدثها كوبرنيك في عالم الفلك (2).

هذه الفلسفة النقدية التي هي في جوهرها فحص ذاتي شامل للعقل وحوار مع نفسه حول حدوده ومدى قدراته تمكن من تحديد نوعية المعرفة الممكنة لهذا العقل حتى يستخدم في المجال الذي جعل له. وهذا لا يعني إلغاء الميتافيزيقا المتعالية عن كل تجربة، وإنما إقرار بأنه ليس باستطاعة عقلنا إدراك وجودها وماهيتها (3). وسنرى كيف فسح كانط المجال للأخلاق لتكون الدعامة التي يقام عليها صرح الميتافيزيقا.

ونجد المذهبية الاعتزالية ذات البعد الأخلاقي، الديني تصاغ في ما يسمى بالأصول الخمسة؛ فمن اعتقدها حصل له الانتماء إلى هذه الفرقة، ومن أنقص منها أو زاد عليها ولو أصلاً واحداً عد خارجاً عن دائرة الاعتزال (4).

(1) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط الخامسة دار المعارف بمصر 1969 ص 217.

(2) المصدر نفسه ص 213.

(3) المصدر نفسه ص 246.

(4) المسعودي (أبو الحسن علي)، مروج الذهب ط الثالثة، دار الاندلس بيروت 1978 (3/ 222 - 223).

وبناء هذه المنظومة الفلسفية الاعتزالية قائم على العقل عبر النظر والاستدلال، فالعقل عندهم مصدر كل المعارف ما كان منها ضروريا أو كسبيا، وهو بالإضافة إلى ذلك مصدر القيمة الأخلاقية لأنه يملك قدرة التمييز بين الخير والشر(5).

وإذا كانت الأخلاقية عند كانط ثورة على الأخلاقية التقليدية التي تركز على نظرية السعادة أو المنفعة، فإن المعتزلة قد وضعوا نظريتهم الأخلاقية في مواجهة النظريات التقليدية والتصورات النقليّة.

وتجدر الإشارة في مستهل هذه الدراسة إلى أن المعيار الذي استخدمه المعتزلة وصاحب الفلسفة النقدية يرتد إلى العقل الذي يرى فيه كل منهما القوة على الإدراكية الوحيدة القادرة على صياغة القانون الأخلاقي. فالقيمة في نظرهما لا تأتي من الخارج، وإنما تنبع من الداخل إذ هي من عطاء العقل الذي يعلو على كل تجربة.

فالعقل في نظر كانط هو الذي يمدنا بمعنى الواجب الذي هو حجر الزاوية في الأخلاق(6). والعقل أيضا هو مصدر التكليف في المنظومة الأخلاقية عند رجال الاعتزال.

وتصاغ المشكلة الخلقية عند كانط في السؤال التالي: كيف يكون في الإمكان قيام أخلاق خارجة عن نسق نظام الطبيعة؟ وفي النظرية الاعتزالية ماذا تقتضي نظرية التكليف؟ أو بعبارة أخرى ما هي المنظومة العقلية الأخلاقية التي على أساسها يكون التكليف ممكنا؟

إن الإجابة عن السؤال الأول تقتضي تحليل معنى الواجب والوقوف على ما يستلزمه هذا الواجب من فرضيات تشكل ميتافيزيقا الأخلاق في نظر كانط. والجواب عن السؤال الثاني يتطلب الوقوف على حقيقة التكليف الذي يفضي إلى أصول الاعتقاد في تصور المعتزلة.

معنى الواجب عند كانط:

أراد كانط في كتابه نقد العقل العملي - على غرار ما فعل في كتابه السابق

(5) لاحظ جولد زيهر بأنه بالنسبة للمعتزلة هناك الخير المحض والشر المحض والعقل هو مقياس الخير والشر. انظر le dogme et la loi de l'islam, trad. Arin Genthner, Paris, 1958, p 85

(6) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط 5 دار المعارف بمصر 1969 ص 214.

نقد العقل النظري الخالص الذي اتجه فيه البحث صوب الأحكام أو القضايا التركيبية القبلية — أن يقدم البرهان على إمكان وجود معايير أخلاقية قبلية مجردة عن كل تجربة، لذلك نجده ينفي نظرية السعادة، ويعتبر الفعل الأخلاقي أخلاقيا في ذاته إذ التيقن من النجاح في الأخلاق يلغي الأخلاقية(7)، وعلى الإنسان في نظر كانط ألا يتصرف وفق الطبيعة حتى يكون فعله أخلاقيا لأنه إذا تصرف وفق هذه القوانين فقد حرّيته. وهكذا يقع القضاء على التعارض القائم بين السببية والحرية لتقع كل منهما في ميدانها: السببية في ميدان الطبيعة، والحرية والأخلاق في مجال التأمل النظري الخالص(8).

فالعقل العملي عند كانط يتضمن مبادئ الإلزام الخلقي، وبهذا المفهوم فإن الأخلاق في نظره لا تقوم على اعتبارات أنتروبولوجية أو تجريبية، بل تكون بمثابة مجموعة من القواعد الضرورية الكلية التي تنظم سائر أفعالنا، والتي تستخلص من مبادئ أولية محضة(9). ولهذا فإن كانط يرى أن المصدر الأساسي والطابع السامي للأخلاق لا يمكن الاحتفاظ به إلا إذا جعلناها غاية في ذاتها(10).

وتقوم الأخلاق الكانطية على فكرة الواجب اللامشروط L'IMPERATIF CATEGORIQUE التي هي من معطيات العقل الخالص. وبتحليله لمعنى الواجب، استخلص كانط فلسفته الأخلاقية، فالواجب الذي ينزع بطبيعته إلى تحقيق الخير المحض أو الخير في حد ذاته، الخالي من شوائب المنفعة هو الذي يجعل الإرادة خيرة، والتي بدورها تكسب الفعل أخلاقيته. ومثل هذا الواجب يقتضي انتصار الإرادة على الطبيعة، بل هو الذي يميز مملكة الحرية عن مملكة الطبيعة باعتبارها مملكة الضرورة(11). لذلك نرى كانط يجعل

(7) Le Senne, Le Devoir, paris 1950 p. 378, P.U.F.

(8) أوفي شولتز، كانط، ترجمة د لسعد زروق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 15 ط أولى 1975 ص 156

(9) زكرياء إبراهيم، كانط أو الفلسفة النقدية، دار مصر للطباعة، ص 21.

(10) ألبرت اشغيتسر، فلسفة الحضارة، ترجمة د. عبد الرحمان بدوي، ط 3 دار الاندلس، بيروت 1983 ص 225.

(11) زكرياء إبراهيم، كانط أو الفلسفة النقدية دار مصر للطباعة ص 317.

الحرية هي أساس قيام الواجب. فالحياة الأخلاقية بموجب مفهوم الواجب تبدو موجبة ضد الطبيعة، وبهذا المفهوم للواجب يصل الإنسان إلى ماهيته المعقولة ذاتها. وهكذا تجعلنا الأخلاق في مستوى يفوق بكثير مستوى الطبيعة إذ القانون الأخلاقي ينبغي أن يكون قانون عقل محض بحيث لا يكون متحررا من تأثير التجربة السيكلوجية أو المادية فحسب، بل يكون أيضا قادرا على تحديد الإرادة بطريقة قبلية لأن العقل واحد في المجالين العملي والنظري (12). هو عقل واحد يحكم طبقا لمبادئ قبلية (13).

وهكذا يمكن أن نقف على الخصائص المميزة للواجب التي نجملها فيما يلي:

أولا - إنه يتصف بالصورية بمعنى أنه يعلو على كل تجربة، ويرتد إلى المثالية الاستمولوجية.

ثانيا - إنه منزه عن كل غرض على معنى أنه لا يطلب من أجل تحقيق منفعة أو غاية، وهذه السمة هي التي تحتم تحقيق مبدأ الحرية.

ثالثا - إنه قيمة في حد ذاته باعتباره قاعدة لا مشروطة للفعل (14).

ومن خلال هذه السمات التي يتميز بها الواجب أمكن لكانط أن يضع له الصيغ الثلاث الآتية: (15)

«اعمل دائما بحيث يكون في استطاعتك أن تجعل من قاعدة فعلك قانونا كليا للطبيعة». وبهذه القاعدة يكتسي الواجب صبغة العموم.

«اعمل دائما بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي أشخاص الآخرين كغاية لا كمجرد واسطة» وبهذه القاعدة يتخذ الواجب مضمونا لنفسه هو «الشخص الإنساني» رغم أن كانط يرى أنه من المستحيل أن تكون للواجب مادة تجريبية أو مضمون تجريبي لأنه من معطى العقل الخالص.

«اعمل بحيث تكون إرادتك - باعتبارك كائنا ناطقا - هي الإرادة المشرعة

(12) محمد عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن ط الثالثة، دار البحوث العلمية الكويت 1980 ص 102.

(13) Kant critique de la raison pratique Paris, 1960 P.U.F. p. 130

(14) زكرياء إبراهيم، كانط أو الفلسفة النقدية، دار مصر للطباعة ص 178 - 179.

(15) المرجع نفسه ص 163 - 167.

الكلية» وبهذه القاعدة يصطبغ القانون الأخلاقي بصبغة الشرعية النابعة عن الإرادة الذاتية الحرة المتعالية عن التجربة، والتي بها يكون القانون مطلقاً عن صورتَي الزمان والمكان.

من الواجب إلى الميتافيزيقا:

ولكن هذا الواجب الذي اكتشف كانط ماهيته من تحليله باعتباره من المبادئ الأولية السابقة عن كل تجربة، ليس ممكناً من الناحية العملية إلا في ظل هذه المسلّمات الثلاث:

الأولى: وهي الفرضية القائلة بحرية الاختيار، فالقانون الأخلاقي المتمثل في الواجب يفترض حتماً حرية التصرف إذ لا يمكن له أن يسمو عن الدوافع والأغراض إلا في ظل حرية تمكن الفاعل الأخلاقي من مغالبة الطبيعة⁽¹⁶⁾. فإذا كان قد استحال على كانط أن يثبت الحرية بالرجوع إلى التجربة السيكلولوجية والبرهان المنطقي فقد أمكنه تشييد صرح الحرية على أرضية الواجب. فمملكة الحرية لا يمكن أن تعيش إلا في ظل الأخلاق التي قوامها مبدأ الواجب الذي بدوره لا يتحقق إلا بتوفر القدرة على أدائه باعتبارها تمكن الفاعل الأخلاقي من السيطرة على هوى النفس أو ما نسميه النزوع أو الميل⁽¹⁷⁾: «أنت قادر لأن الواجب يميل عليك» «Tu peux, parce que tu dois» Dukanast, Denn du Sellst فإذا تحركت الإرادة عن طريق الميل أو النزوع تجعل من الإنسان كائنًا طبيعيًا لا أخلاقيًا، وبالتالي تجعل منه كائنًا مسلوب الحرية مقيدًا بالضرورة الطبيعية. أما إذا كان الواجب هو الذي يحرك الإرادة، فإن الكينونة البشرية تتجاوز الواقع الطبيعي الذي هو عالم الظواهر لترقى إلى العالم المعقول الذي هو عالم الأشياء في ذاتها NOUMENE.

وبهذا المفهوم تتخذ الحرية طابع المعقول المتعالي عن كل تجربة والمفارق للزمان⁽¹⁸⁾، كما يتضح لنا مدى التلازم بين الواجب من جهة والحرية من

(16) كانط، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة محمد فتحي الشنيطي دار النهضة العربية بيروت 1970 ص 165.

(17) أوكي شولتز، كانط، ترجمة د. لسعد رزوق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط أولى، بيروت 1975 ص 156.

(18) زكرياء إبراهيم، كانط أو الفلسفة النقدية دار مصر للطباعة ص 200.

جهة أخرى، فالحرية هي العلة الوجودية LA RATIO ESSENDI للقانون الأخلاقي (إننا ملزمون لأننا أحرار) والقانون الأخلاقي هو العلة المعرفية LA RATIO CORGNOSCENDI للحرية (نحن نعرف أننا أحرار لأننا ملزمون)(19). فالقانون يبرهن على الحرية، والحرية تفسر القانون(20).

والمسئلة الثانية التي تجعل الأخلاق ممكنة هي المتمثلة في افتراض سرمدية الوجود أو خلود الروح إذ التطابق بين الإرادة والقانون الأخلاقي أمر عسير التحقيق باعتباره يتجاوز عالم التجربة أو إمكانات الإنسان، اللهم إلا إذا سلمنا بوجود عالم آخر متعال عن عالم الطبيعة تكون فيه الحياة مستمرة حتى يتم تحقيق الخير الأسمى. فالإنسان من حيث كونه كائنا طبيعيا سائر إلى الفناء، أما من حيث كونه كائنا عاقلا فهو ملزم بالسعي إلى تكميل وجوده الأخلاقي خارج إطار الزمان.

وبعد مسلمة الحرية ومسلمة خلود النفس تأتي مسلمة وجود الله لكي تكمل نطاق العالم المعقول إذ تستحيل الأخلاق إذا كان عمل الخير غير مرتبط بالسعادة فلا بد أن يكون هناك إله يجازي المحسن في الحياة الأخرى لأنه كثيرا ما لا يجازى على إحسانه في هذه الحياة(21).

وهكذا فإن اعترافنا بواقع الأمر الإلزامي هو اعتراف ضمنى بواقع الحرية وخلود الروح ووجود الله التي هي مقتضيات هذا الأمر الإلزامي (22). وهذا يعني أن كانط قد أثبت الميتافيزيقا انطلاقا من الأخلاق، وليس العكس كما هو شأن الفلسفات المتقدمة عليه ، والتي توصف بكونها فلسفات وجودية(23).

نظرية التكليف وارتباطها بأصول الاعتقاد:

إذا كانت الأخلاقية الكانطية قد أقيمت على أساس الواجب اللامشروط والإرادة الخيرة، فإن المنظومة الأخلاقية الاعتزالية انبثقت من نظرية

(19) Kant critique de la raison pratique Paris, 1960 P.U.F. p. 2

(20) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة دار المعارف بمصر 1969، ص 253.

(21) ميمون، الربيع نظرية القيم في الفكر المعاصر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980 ص 86.

(22) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(23) G. Pascal, Pour connaître La Presse De Kant Paris 1957 P.P.129/147 Bordes.

التكليف(24) التي تفترض في نظر الفكر الاعتزالي تركيز ضربين من الواجب: واجب الله نحو الإنسان وواجب الإنسان نحو ربه. والواجب الأول يقتضيه الواجب الثاني، وهذا يعني أن أصول الاعتقاد قد وقع بناؤها انطلاقاً من الأخلاق، إذ العقل هو الذي يحدد الصلة بين الله والإنسان، والدين ذاته لا قيمة له إذا تناقض مع العقل. ونظرية التكليف الذي يقتضي أن تناط بعهدة الإنسان واجبات نحو خالقه ونحو نفسه ونحو غيره من بني جلدته، تفترض إقدار الإنسان على الفعل(25)، أو بعبارة أخرى تفترض مبدأ الحرية التي بها تتحقق المسؤولية.

فمن الواجبات المتعلقة بالذات الإلهية التي أوجبها التكليف اتصافه تعالى بالعدل الذي يضمن حرية الاختيار(26). والعدل عند المعتزلة «هو ما يقتضيه العقل من الحكمة، وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة»(27).

يقول القاضي عبد الجبار. «لما كان الله عادلاً فإنه خلق كل شيء لصالح الإنسان وصالح عالمه»(28). فالعدل الإلهي يعني أن الله لا يفعل القبيح لأن نسبة القبيح إلى الله تسلب عنه صفة العدل، وتلحق به صفة الجور، بل إن في نسبة القبيح إلى الله إزالة لمبدأ الأمر والنهي الذي يترتب عليه الثواب والعقاب(29). فالعدل عند المعتزلة يرد بمفهوم الإرادة الخيرة المنزهة عن كل غرض، والتي هي مصدر الواجب عند كانط.

فإنه في نظر الأخلاقية الاعتزالية خير كله، أو حكمة كله، أو عدل كله. ومن كان هذه حقيقته لا يصدر عنه إلا الخير. فالعدل يعني أن أفعال الله كلها توصف بالحسن لأنه لا يخل بالواجب(30).

(24) القاضي عبد الجبار. فضل الاعتزال الدار التونسية للنشر 1974 ص 349.

(25) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(26) Ch.Bouamrane, Le problème de la liberté humaine, Librairie J. Vrin Paris 1978.

(27) الشهرستاني الملل، على هامش الفصل لابن حزم ط أولى المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم مصر 1320 هـ 1/52.

(28) القاضي عبد الجبار. المغني في أبواب التوحيد والعدل، الاصلح، ط مصر الأولى (تراثنا، باب الكتب المصرية) 18/19.

(29) القاضي عبد الجبار. فضل الاعتزال، الدار التونسية للنشر 1974، ص 348.

(30) عبد الستار. الراوي. العقل والحرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط أولى بيروت 1960 ص 320.

وجدير بالملاحظة أن أصل العدل الذي اقتضته الأخلاقية الاعتزالية يستغرق كل بقية أصول الاعتقاد في المذهب الاعتزالي. فأصل التوحيد يرتبط بمبدأ العدل، إذ الله في نظر المعتزلة واحد في صفاته، وليس واحداً في وجوده. وليس أدل على ذلك مما تقدمه التجربة الحسية أو المشاهدة التي تنطق بوجود موجودات أخرى.

وإنما المراد من التوحيد هو أن الله واحد في صفاته بحيث بها يتميز عن بقية الموجودات، على معنى أنه يوصف بخلاف ما يوصف به غيره.

يقول القاضي عبد الجبار: «ولم يمكنهم — أي المعتزلة — أن يقولوا: إنه يبين بمجرد الصفات فأحوجوا أن يثبتوا أنه باستحقاقه الصفات على غير الوجه الذي يستحقه سائر الموصوفين» (31). وهذه هي حقيقة التنزيه الذي يقوم عليه أصل التوحيد (32).

وأصل الوعد والوعيد الذي يترجم عنه بمبدأ الجزاء في القانون الأخلاقي تابع من أصل العدل الذي بدوره اقتضاه الموقف الأخلاقي، إذ المسؤولية الأخلاقية تقتضي المجازاة.

يقول القاضي عبد الجبار: «ويدخل في جملة العدل القول بأنه لا يجب واجب على الله أن يفعل بالعبد من تمكين ومجازاة إلا ولا بد من أن يفعل» (33). فربط الفعل الإنساني بالفعل الإلهي في المنظومة الأخلاقية الاعتزالية، أو بعبارة أخرى ربط الحرية الإنسانية بأصل العدل الذي هو صفة الفعل الإلهي يقتضي التسليم بمبدأ الجزاء الذي من خلاله يتم التوافق بين الفضيلة أو الخير الأسمى المنزه عن كل غرض ومصلحة، والسعادة التي ترتبط بعالم المادة أو عالم الظواهر كما يسميه كانط.

فمن العدل والحكمة أن يثاب الأخيار، ويعاقب الأشرار. فالحساب في اليوم الآخر يصبح ضرورة تتطلبها الأخلاقية.

(31) القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، الدار التونسية للنشر 1974 ص 347.

(32) واضح أن الفكر المعتزلي بصرامته في استخدام العقل قد وقع في خلاف ما أراد. فإن كان المعتزلة يهدفون من وراء أصل التوحيد إلى بلوغ التنزيه الخالص فإنهم قد وقعوا في ضرب من الشائبة التي قال بها المجوس فاثبتوا وجود خالقين، أحدهما خلق الخير وهو الله والآخر خلق الشر وهو الإنسان.

(33) المصدر السابق نفسه ص 349.

وبين العدل وأصل المنزلة بين المنزلتين اتصال، حيث إن فاعل الكبائر وإن كان في درجة بين الكفر والإيمان إذ هو يشبه الكافر في عمله ويتميز عنه في عقده، ويشبه المؤمن في عقده ويختلف عنه في عمله، وهذه الدرجة هي درجة الفسوق، فإنه يستحق الخلود في النار انطلاقاً من مبدأ العدل الإلهي الذي يفترض عدم التسوية بين العاصي والمطيع. بل من العدل أن يكون جزاء الفاسق شبيهاً بجزاء المشرك إذ الشر في نظرهم ليس بأهون من الشرك.

وأما اتصال مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصل العدل فهو كاتصال المعرفة العملية بالمعرفة النظرية إذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الجانب العملي الأخلاقي لتنفيذ أحكام العدل الإلهي وتطبيقاته.

ويرتبط بأصل العدل أيضاً أمور أخرى تعد عند المعتزلة من الفروع من ذلك مثلاً مبدأ اللطف الذي هو في المفهوم الاعتزالي كل ما يؤدي بالإنسان إلى الطاعة، ويجنبه المعصية. فاللطف يحمل على أنه عون وإنقاذ وبغيرهما يظلم الإنسان⁽³⁴⁾. فنظرية اللطف عند المعتزلة لازمة عن العناية الإلهية من ناحية وفي مقابل ما ركب الله في الإنسان المكلف من الشهوات من ناحية أخرى حتى لا تكون الدواعي إلى الشر أرجح من دواعي الخير الأمر الذي يتعارض مع المسؤولية والجزاء.

وينبثق عن نظرية اللطف أن إرسال الرسل يصبح ضرورة يقتضيها الموقف الأخلاقي، إذ في بعثتهم صلاح للمكلفين، وفعل الصلاح يندرج في مفهوم العدل الإلهي الذي قال به المعتزلة. فما دام الله عادلاً فهو لن يفعل إلا ما هو أصلح لعباده⁽³⁵⁾.

هكذا، ودون الوقوع في منهج التأثير الذي يرجع فضل اللاحق إلى السابق، ساغ لنا أن نقف على بعض نقاط الالتقاء بين الفكر الكانطي والفكر المعتزلي عبر الإشكالية الأخلاقية رغم اختلاف الظروف البيئية والزمنية التي ينتمي إليها كل منهما. ونقطة الالتقاء الأساسية تتمحور في ذلك الانتقال من الأخلاق إلى الميتافيزيقا عند كانط، ومن الأخلاق إلى أصول الاعتقاد عند المعتزلة.

(34) القاضي عبد الجبار. المغني. اللطف ط مصر الأولى. 7/13.

(35) القاضي عبد الجبار. شرح الأصول الخمسة ط مصر 1971، ص 236/237.

فالقانون الخلقي أو الواجب هو الذي تم على أساسه بناء الميتافيزيقا ونظرية التكليف هي التي أفضت إلى أصول الاعتقاد.

غير أنه ينبغي أن نشير إلى أن ميتافيزيقا الأخلاق عند المعتزلة هي عقائد ينبغي الإيمان بها، في حين أنها عند كانط مجرد مسلمات أو افتراضات ضرورية عمليا.

ومما تجدر ملاحظته من خلال هذه الدراسة القصيرة أن الواجب في المنظومة الأخلاقية الكانطية لا يقبل التجزئة لأن كانط بحث المسألة الأخلاقية بمنأى عن المشكلة الدينية. بينما الفلسفة الأخلاقية الاعتزالية - التي كان منطلقها دينيا، إذ كانت غايتها تحديد صلة الخالق بالمخلوق لإبراز استقلالية الفعل الإلهي عن الفعل الإنساني قصد تنزيه الذات الإلهية عن الظلم. قد عملت على انشطاره فجعلته على ضربين: واجب يعود إلى الذات المكلفة وواجب يتصل بالذات المكلفة، والعلاقة بينهما تلازمية إذ لا يمكن الحديث عن نظرية التكليف، خارج دائرة العدل الإلهي.

حمودة السعفي